النَّسَب

٨٥٥ ـ يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ(١)

إذا أريد إضافَةُ شيءٍ إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك، جُعِلَ آخرُه ياءً مُشَدَّدة مكسوراً ما قبلها؛ فيقال في النسب إلى «دمشق»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تميم»: «تَمِيمِيٌّ»، وإلى «أحمد»: «أَحْمَدِيٌّ»(2).

٨٥٦ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا(٣)

---

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «زادوا» الآتي «كيا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: ياء، ويا مضاف، و«الكرسي» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «للنسب» جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تليه» تلي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر: مبتدأ ثان، وكسر مضاف، والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(2) ما ذكره هو التغيير اللفظيُّ الذي يُحدِثُهُ النسَبُ، وهذا هو القياس، وشذَّت نِسَبٌ.
ومما لم يذكره أنَّ من التغيير اللفظيّ الذي يُحدثه النَّسَبُ أن إعرابَ الاسم ينتقل إلى الياء التي تظهر عليها حركة إعراب الاسم.
ولم يذكر أن النَّسب يُحدِث تغييراً معنوياً، وهو صيرورته اسماً للمنسوب، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.
ويُحدِث تغييراً حُكمياً، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة، في رفعه المضمَر والظاهر، ويكون مرفوعه نائبَ فاعلٍ، تقول: «أنشودةٌ حجازيةٌ نغمتُها» نغمتها: نائب فاعلٍ.
والفائدة من النسب: إظهار ارتباطٍ بين المنسوب والمنسوب إليه، وذلك كتخصيص المنسوب، أو تعريف موطنه، أو صنعته، أو قبيلته، أو بيان صفةٍ من صفاته الأخرى.

(٣) «مثله» مثل: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، ومثل مضاف، والهاء مضاف إليه، وهي عائدة إلى الياء «مما» جار ومجرور متعلق بقوله: «احذف» «حواه» حوى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًا بمن، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «لا تثبتا» الآتي، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «أو» عاطفة «مدته» مدة: معطوف على تاء، ومدة مضاف، والهاء العائدة =

٨٥٧ ـ وَإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ[(١)]

يعني أنه إذا كان في آخر الاسم **ياء كياء الكرسيِّ، في كونها مشدَّدة** واقعة بعد ثلاثة أحْرفٍ فصاعداً، وَجَبَ حَذْفُها وجَعْلُ ياء النسب موضعها؛ فيقال في النسب إلى «الشافعي»: «شَافعيٌّ»، وفي [النسب إلى] «مَرْميٍّ»: «مَرْمِيٌّ»[(2)].

وكذلك إن كان **آخِرُ الاسم تاء التأنيث** وجَبَ حَذْفُهَا للنسب؛ فيقال في النسب إلى «مكة»: «مَكِّيٌّ».

ومثلُ تاء التأنيث في وجوب الحذف للنَّسب **أَلِفُ التأنيث المقصورةُ** إذا كانت خامسةً فصاعداً، كَحُبَارَى وحُبَاريٌّ، أو رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه، كجَمَزَى[(3)] وجَمَزِيٌّ، وإن كانت رابعة ساكناً ثاني ما هي فيه، كحُبلَى، **جاز فيها وجهان: أحدهما** الحذف، وهو المختار، فتقول: «حُبْلِيٌّ»، **والثاني** قلبها واواً، فتقول: «حُبْلَوِيٌّ».

= على «تأنيث» مضاف إليه «لا» ناهية «تثبتا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفاً حرف أتي به للتوكيد.

(١) «إن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مدة التأنيث المقصورة «تربع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن، والجملة من تربع وفاعله في محل نصب خبر تكن «ذا» مفعول به لتربع، وذا مضاف، و«ثان» مضاف إليه «سكن» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان، والجملة من سكن وفاعله في محل جر صفة لثان «فقلبها» الفاء واقعة في جواب الشرط، قلب: مبتدأ، وقلب مضاف، وها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، والخبر محذوف، أي: فقلبها واواً جائز، مثلاً «واواً» مفعول ثان للمصدر الذي هو قلب «وحذفها» الواو للاستئناف، وحذف: مبتدأ، وحذف مضاف، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «حسن» خبر المبتدأ.

(2) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/٢٥٣:

فيتحد لفظُ المنسوب والمنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان «بَخَاتيّ» ـ علماً لرجل ـ غير منصرف، فإذا نُسِبَ إليه انصَرَفَ. ا. هـ. وتوضيح كلامه: أنَّ «بخاتيّ» غير منصرفٍ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع «فعالِل»، وهو عند النسب إليه لا يتغير لفظُه، ولكن يتغير وزنه فيصير «فعال» لعدم اعتبار ياء النسبة في الوزن فزالت صيغة منتهى الجموع.

(3) جَمَزَى: سريع، يوصَفُ به الحمار.

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى(١)

٨٥٩ ـ وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ(٢)

٨٦٠ ـ وَالحَذْفُ فِي اليَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ(٣)

يعني أن **ألف الإلحاق المقصورة كألف التأنيث** في وُجُوبِ الحذفِ إن كانت خامسةً، كَحَبَرْكَى وَحَبَرْكِيٍّ، وَجَوازِ الحذفِ والقلبِ إن كانت رابعةً، كَعَلْقَى وَعَلْقِيٍّ وَعَلْقَوِيٍّ، ولكن المختار هنا القلبُ، عكس ألف التأنيث.

وأما الألف الأصلية؛ فإن كانت ثالثة قلبت واواً، كعَصًا وعَصَوِيٍّ، وفَتًى وفَتَوِيٍّ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً وَاواً، كَمَلْهَوِيٍّ، ورُبَّمَا حذفت كَمَلْهِيٍّ، **والأَوَّلُ هو المختار**، وإليه أشار بقوله: «وللأَصْليِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى» أي: يُخْتَار، يقال: اعْتَمَيْتُ الشيء، أي: اخترته، وإن كانت خامسة فصاعداً، وَجَبَ الحذفُ، كمُصْطَفِيّ في مُصْطَفًى، وإلى ذلك أشار بقوله: «والأَلِفَ الجائز أربعاً أزلْ».

---

(١) «لشبهها» لشبه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «الملحق» نعت لشبه «والأصلي» معطوف على الملحق «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «وللأصلي» الواو للعطف أو للاستئناف، للأصلي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر «يعتمى» فعل مضارع مبني للمجهول ـ ومعناه يختار ـ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: «قلب» السابق، والجملة من «يعتمى» ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع نعت لقلب.

(٢) «والألف» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أزل» الآتي «الجائز» نعت للألف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «أربعاً» مفعول به للجائز «أزل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كذاك» جار ومجرور متعلق بعزل الآتي «يا» قصر للضرورة: مبتدأ، ويا مضاف، و«المنقوص» مضاف إليه «خامساً» حال من الضمير المستتر في قوله: عزل، الآتي «عزل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ، والجملة من عزل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) «والحذف» مبتدأ «في اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بالحذف «رابعاً» حال من الياء «أحق» خبر المبتدأ «من قلب» جار ومجرور متعلق بأحق «وحتم» خبر مقدم «قلب» مبتدأ مؤخر، وقلب مضاف، و«ثالث» مضاف إليه «يعن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يعن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لثالث.

وأشار بقوله: «**كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ. . إلى آخره**» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى المنقوص؛ فإن كانت ياؤه ثالثةً، قُلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ» في شَجٍ، وإن كانت رابعة حذفت، نحو: «قَاضِيٌّ» [في قَاضٍ]، وقد تقلب واواً، نحو: «قَاضَوِيٌّ»، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها، كـ«مُعْتَدِيٌّ» في مُعْتَدٍ، و«مُسْتَعْلِيٌّ» في مُسْتَعْلٍ.

وَالحَبَرْكَى: ذَكَرُ القُرَادِ، والأنثى: حَبَرْكَاةٌ، وَالعَلْقَى: نَبْتٌ، وَاحِدُه عَلْقَاة.

٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ[١]

يعني أنه إذا قُلبت ياءُ المنقوص واواً وَجَبَ فتحُ ما قبلها، نحو: «شَجَوِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ».

وأشار بقوله: «**وَفَعِلٌ. . إلى آخره**» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد، وجب التَخفيفُ بجعل الكسرة فتحة، فيقال في نَمِر: «نَمَرِيٌّ»، وفي دُئِل: «دُؤَلِيٌّ»، وفي «إبِل»: «إبَلِيٌّ».

٨٦٢ ـ وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ[٢]

قد سَبَقَ أنه إذا كان آخرُ الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها في النسب؛ فيقال في «الشافعيّ»: «شَافِعِيٌّ»، وفي «مَرْمِيٌّ»: «مَرْمِيٌّ».

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً والأخرى زائدة؛ فمن العرب مَنْ يكتفي بحذف الزائدة منهما، ويُبْقِي الأصليةَ ويقلبها واواً، فيقول في «المرميّ»: «مَرْمَوِيّ»، وهي

---

(١) «أول» فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول أول لأول، وذا مضاف، و«القلب» مضاف إليه «انفتاحاً» مفعول ثان لأول «وفعل» بفتح الفاء وكسر العين: مبتدأ «وفعل» بضم الفاء وكسر العين: معطوف عليه «عينهما» عين: مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وعين مضاف، والضمير مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من افتح وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: وفعل، وما عطف عليه «وفعل» بكسر الفاء والعين جميعاً: معطوف على الضمير المجرور محلًا بالإضافة، ولم يعد الجار لأن إعادته ليست بلازمة عنده كما سبق تقريره في باب العطف.

(٢) «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «في المرمي» جار ومجرور متعلق بقيل «مرموي» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «في استعمالهم» الجار والمجرور متعلق باختير، واستعمال مضاف، والضمير مضاف إليه «مرمي» نائب فاعل لاختير.

لغة قليلة[1]؛ والمختار اللغة الأولى، وهي الحذف، سواءٌ كَانَتَا زائِدَتَيْنِ أم لا؛ فتقول في «الشافعيّ»: «شَافِعِيٌّ» وفي «مَرْمِيّ»: «مَرْمِيٌّ».

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ[٢]

قد سبق حُكم الياء المشدَّدة بأكْثَرَ من حرفين.

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحْذَفْ من الاسم في النسب شيءٌ، بل يُفْتح ثانِيهِ ويُقْلب ثالثه واواً، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُغَيَّر، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً؛ فتقول في «حَيّ»: «حَيَوِيٌّ» لأنه من حَيِيتُ، وفي «طَيّ»: «طَوَوِيٌّ» لأنه من طَوَيْتُ[3].

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ[٤]

يُحْذَف من المنسوب إليه [ما فيه من] **علامة تثنية أو جمع تصحيح**؛ فإذا سَمَّيْتَ رجلاً

---

(1) ذلك لأن الواو والياء اجتمعتا وأولاهما ساكنة، فتُقلَب الواو ياءً، فتُدغَمُ الياءان ويُكسَرُ ما قبل الأولى.

(٢) «ونحو» مبتدأ أول، ونحو مضاف، و«حي» مضاف إليه «فتح» مبتدأ ثان، وفتح مضاف، وثان من «ثانيه» مضاف إليه، وثان مضاف، وضمير الغائب العائد إلى «نحو حي» مضاف إليه «يجب» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «فتح ثانيه» هو فاعله، والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «واردده» اردد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاردد «واواً» مفعول ثان لاردد «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلب» الآتي، والهاء تعود إلى الواو «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن يكن ثاني نحو حي مقلوباً عن واو فرده واواً.

(3) أصل «طيّ»: «طَوْي» اجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة فقُلبت الواو ياءً وأُدغمتا.

(٤) «وعلم» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذف» الآتي، وعلم مضاف، و«التثنية» مضاف إليه «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للنسب» جار ومجرور متعلق بقوله: احذف «ومثل» مبتدأ، ومثل مضاف، و«ذا» مضاف إليه «في جمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «وجب» الآتي، وجمع مضاف، و«تصحيح» مضاف إليه «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مثل ذا» الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

«زَيْدَانِ» وأعربته بالألف رَفْعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً، قلت: «زَيْدِيٌّ»، وتقولُ فيمن اسمه «زَيْدُونَ» إذا أعربته بالحروف: «زَيْديٌّ» وفيمن اسمه هندات: «هِنْدِيٌّ».

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْو طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ(١)

قد سبق أنه يجب كسْرُ ما قبل ياء النسب؛ فإذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسْرُهُ في النسب ياءٌ [مكسورةٌ] مُدْغَم فيها ياءٌ، وجب حذفُ الياء المكسورة، فتقول في طيِّبٍ: «طَيْبيٌّ»(2) وقياسُ النسب في طيِّءٍ «طَيْئِيٌّ»، **لكن تركوا القياس** وقالوا: «**طَائيٌّ**» بإبدال الياء ألفاً.

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحَةً لم تحذف، نحو: «هَبَيَّخِيٌّ» في هَبَيَّخ.

والهبيَّخ: الغلام الممتلئ، والأنثى هَبَيَّخَةٌ.

٨٦٦ ـ وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ(٣)

يقال في النسب إلى «**فَعِيلة**»: «**فَعَلِيٌّ**» بفتح عينه وحذف يائه، إن لم يكن معتلَّ العين ولا مضاعفاً، كما يأتي، فتقول في حَنِيفة: «حَنَفِيٌّ».

---

(١) «وثالث» مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لجريانه على موصوف محذوف، والتقدير: وحرف ثالث «من نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي، ونحو مضاف، و«طيب» مضاف إليه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشذ» فعل ماض «طائي» فاعل شذ «مقولاً» حال من طائي «بالألف» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقولاً».

(2) الياء في «طيِّب» أصلية، وقد تأتي في نحو «طيب» لفظاً، وتكون منقلبةً عن الواو مثل الياء في «ميِّت»، وقد تأتي الياء المشددة في ما يخالف لفظ «طيب» وزناً مثل «كُتَيِّب».

ففي كل هذه الحالات يجب حذف الياء المكسورة ـ كما قال الشارح ـ وإبقاء الساكنة، تقول: «مَيْتيّ» و«كُتَيْبيّ».

(٣) «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «التزم» الآتي «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وفعلي» مبتدأ «في فعيلة» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتم» الآتي «حتم» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلي نائب فاعل، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

ويقال في النسب إلى «**فُعَيْلة**»: «**فُعَليٌّ**» بحذف الياء، إن لم يكن مضاعفاً؛ فتقول في جُهَيْنَةَ: «**جُهَنِيٌّ**»[(١)].

٨٦٧ ـ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا[(٢)]

يعني أن ما كان على «**فعيل**» أو «**فُعَيْل**» بلا تاء، وكان معتلَّ اللام، فحكمه حكم ما فيه التاء في وجوب حَذْفِ يائه وفتح عينه؛ فتقول في «عَدِيٍّ»: «**عَدَوِيٌّ**»، وفي «**قُصَيٍّ**»، «**قُصَوِيٌّ**»[(3)]، كما تقول في «أُمَيَّةَ»: «**أُمَوِيٌّ**»، فإن كان «**فَعِيلٌ**» و«**فُعَيْلٌ**» صحيحَي اللام، لم يُحْذَفْ شيء منهما؛ فتقول في «عَقِيل»: «**عَقِيلي**»، وفي «**عُقَيْل**»: «**عُقَيْلي**»[(٤)].

---

(١) الأصل في النسب إلى فعيل، بفتح الفاء صحيح الآخر وبغير تاء في آخره، أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى تميم وأمير وكريم: تميمي، وأميري، وكريمي. والأصل في النسب إلى فعيل، بضم الفاء صحيح الآخر وبغير تاء، أن يُنسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى نمير وكليب: نميري، وكليبي. والأصل في النسب إلى فعيلة، بفتح الفاء، وإلى فعيلة، بضم الفاء، أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تُقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة: جهني، وأذني، ويقال في النسب إلى حنيفة وشريفة: حنفي، وشرفي، وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتمًا، فلما وُجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف، وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى سليقة: سليقي، وقالوا في النسب إلى عميرة: عميري، وقالوا في النسب إلى ردينة ـ بضم ففتح ـ: رديني، وقالوا في النسب إلى ثقيف: ثقفي، وقالوا في النسب إلى قريش وهذيل ـ بضم ففتح ـ: قرشي، وهذلي.

(٢) «**وألحقوا**» فعل وفاعل «**معل**» مفعول به لألحقوا، ومعل مضاف، و«**لام**» مضاف إليه «**عريا**» عري: فعل ماض، ومتعلقه محذوف، وتقديره: عري من التاء، وفاعل عري ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لام، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب نعت لقوله: «معل لام» السابق «**من المثالين**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «عري» «**بما**» جار ومجرور متعلق بألحقوا «**التا**» قصر للضرورة: مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «أوليا» الآتي «**أوليا**» أولي: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًا بالباء، وهو مفعوله الأول، والجملة من أولي ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالباء.

(3) حُذِفت الياء الزائدة قبل لام الاسم؛ لكراهة توالي الياءات.

(٤) ومن ذلك قول الشاعر:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَاثُ إِزَارِهَا فَدِعْصٌ وَأَمَّا خَصْرُهَا فَبَتِيلُ

وقول الآخر:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ   وَهكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ[١]

يعني أن ما كان على «**فَعِيلة**» وكان مُعْتَلَّ العين أو مُضاعَفاً، لا تُحْذف ياؤه في النسب؛ فتقول في طَوِيلة: «طَوِيليٌّ»، وفي جَلِيلة: «جَلِيليٌّ»، وكذلك أيضاً ما كان على «فُعَيْلَة» وكان مضاعفاً، فتقول في قُلَيْلَةٍ: «قُلَيْلِيٌّ»[2].

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ   مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ[٣]

حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية: فإن كانت زائدةً للتأنيث قُلبت واواً، نحو: «حَمْرَاوِيٌّ» في حمراء، أو زائدة للإلحاق، كـ«عِلْبَاءَ»، أو بدلاً من أصل، نحو: «كساء» فوجهان: التصحيحُ، نحو: «علبائي» و«كسائي»، والقَلْبُ، نحو: «عِلْبَاوِيّ» و«كِسَاوِيّ»[4]، أو أصلاً، فالتصحيح لا غير، نحو: «قُرَّائي» في «قُرَّاء».

٨٧٠ ـ وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا   رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا[٥]

---

(١) «وتمموا» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالطويلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «كالجليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ.

(2) قُلَيلة: تصغير «قُلّة»، وقُلَّةُ الشيء ـ كالجبل ـ: أعلاه، ومن الإنسان: رأسُه.

(٣) «وهمز» مبتدأ، وهمز مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«مد» مضاف إليه «ينال» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو مفعوله الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «همز ذي مد» الواقع مبتدأ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في النسب» جار ومجرور متعلق بقوله: «ينال» السابق «ما» اسم موصول: مفعول ثان لينال «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «في تثنية، له» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «انتسب» الآتي «انتسب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتسب وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

(4) والأحسن قلب ألف الإلحاق، وتصحيح الألف المنقلبة عن أصل.

(٥) «وانسب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب، وصدر مضاف، و«جملة» مضاف إليه «وصدر» معطوف على صدر السابق، وصدر مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما =

٨٧١ ـ إضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَا لَهُ التَّعرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ[١]

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الأَشْهَلِ»[٢]

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ أو تركيبَ مَزْج[3]، حُذِف عجزُهُ وألحق صدره ياء النسب؛ فتقول في تأبَّط شرًّا: «تأَبَّطِيٌّ»، وفي بعلبك: «بَعْلِيٌّ»، وإن كان مركباً تركيبَ إضافة: فإن كان صدرُهُ ابناً أو أبًا، أو كان مُعَرَّفاً بعجزه، حُذِفَ صَدْرُه وألحق عجزه ياء النسب؛ فتقول في ابن الزبير: «زُبَيْرِيٌّ» وفي أبي بكر: «بَكْرِيٌّ»، وفي غلام زيد: «زَيْدِيٌّ» فإن لم يكن كذلك؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه، حُذِفَ عَجُزُهُ ونُسِبَ إلى صدره؛ فتقول في امرئ القيس: «امْرِئِيٌّ»، وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره ونسب إلى عجزه، فتقول في عبد الأشهل وعبد القيس: «أشْهَلِيٌّ، وقَيسيٌّ».

= الموصولة، والجملة من ركب ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «مزجاً» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف، أي: تركيب مزج «ولثان» الواو عاطفة، لثان: جار ومجرور معطوف على ما قبله، وهو لصدر «تمما» تمم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر نعت لثان.

(١) «إضافة» مفعول به لقوله: «تمما» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله: إضافة «بابن» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول: معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله: وجب، الآتي «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًّا بفي، وسوى مضاف، وذا من «هذا» اسم إشارة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «انسبن» انسب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للأول» جار ومجرور متعلق بقوله: «انسبن» «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يخف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم «لبس» نائب فاعل يخف «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«الأشهل» مضاف إليه.

(3) تركيب المزج: أن يُجعَلَ الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافةٍ، ولا بإسناد، بل يُنزَّل عجزُهُ من صدره منزلة تاء التأنيث؛ نحو «بعلبكّ» و«بختنصّر».

وهو يختلف عما هو تركيب الجملة ـ أو الإسناد ـ نحو «تأبط شرّاً» فهذا جملةٌ عوملت معاملة المفرَد.

ويختلف عن تركيب الإضافة؛ نحو «أبو محمد».

٨٧٣ ـ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَـوَازاً إنْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ[١]

٨٧٤ ـ في جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَـقُّ مَـجْـبُـورٍ بِـهَـذِي تَـوْفِـيَـهْ[٢]

إذا كان المنسوب إليه محذوفَ اللامِ، فلا يخلو: إما أن تكون لامه مستحقَّة للردِّ في جمعَي التصحيح أو في التثنية، أو لا.

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر، جاز لك في النسب الردُّ وتركُهُ؛ فتقول في «يَدٍ وابْنٍ»: «يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وابْنِيٌّ ويَدِيٌّ» كقولهم في التثنية: «يَدَانِ، وَابْنَانِ» وفي «يَدٍ» عَلَماً لمذكَّر: «يَدُون»(3).

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التثنية، وجَبَ ردُّها في النسب؛ فتقول في «أبٍ، وَأخ، وَأخْت»: «أَبَوِيٌّ، وَأَخَوِيٌّ» كقولهم: «أَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَأَخَوَات».

٨٧٥ ـ وَبِـأَخٍ أُخْـتـاً وَبِـابْـنٍ بِـنْـتَـا أَلْـحِـقْ وَيُـونُـسٌ أَبَـى حَـذْفَ الـتَّـا[٤]

مذهَبُ الخليل وسيبويه رحمهما الله تعالى إلحاقُ أُخت وبنت في النسب بأخ وابن؛

---

(١) «واجبر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «برد» جار ومجرور متعلق باجبر، ورد مضاف، و«اللام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول به لاجبر «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «حذف» الآتي «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «جوازاً» نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف، أي: اجبره جبراً ذا جواز «إن» شرطية «لم» نافية جازمة، «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف «رده» رد: اسم يك، ورد مضاف، والهاء مضاف إليه «ألف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يك، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن لم يكن رد لامه مألوفاً في التثنية أو الجمع فاجبره برد لامه.

(٢) «في جمعي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» في البيت السابق، وجمعي مضاف، و«التصحيح» مضاف إليه «أو» عاطفة «في التثنية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «وحق» مبتدأ، وحق مضاف، و«مجبور» مضاف إليه «بهذي» جار ومجرور متعلق بمجبور «توفية» خبر المبتدأ.

(3) هذا ما لم تكن عينُ المحذوف لامُه حرفَ علة، فالرد واجب. تقول في النسبة إلى «شاة»: «شاهي» فيَلزمك رد اللام (الهاء).

(٤) «وبأخ» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألحق» الآتي «أختاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ألحق» الآتي «وبابن» معطوف على قوله: بأخ «بنتا» معطوف على قوله: «أختا» السابق، وقد علمت أن العطف على معمولي عامل واحد جائز لا غبار عليه «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

فتُحْذَفُ منهما تاء التأنيث ويُرَدُّ إليهما المحذوف؛ فيقال: «أَخَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ» كما يُفعل بأخ وابن، ومذهبُ يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما؛ فتقول: «أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ»[1].

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لَا وَلَائِي»[٢]

إذا نُسِبَ إلى ثنائيٍّ لا ثَالثَ له، فلا يخلو **الثاني:** إما أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلًا.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ؛ فتقول في كَم: «كَمِيٌّ، وكَمِّيٌّ».

وإن كان حرفاً معتلًا، وجب تضعيفُهُ: فتقول في لو: «لَوِّيٌّ».

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً، ضوعفت وأبدلت الثانية همزة؛ فتقول في رجل اسمه لا: «لائيٌّ» ويجوز قلبُ الهمزة واواً؛ فتقول: «لَاوِيٌّ».

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ ما الفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ[٣]

= «ويونس» مبتدأ، وهو يونس بن حبيب شيخ سيبويه إمام النحاة «أبى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على يونس، والجملة من أبى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «حذف» مفعول أبى، وحذف مضاف، و«التا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(1) مذهبا الثلاثة في «الكتاب» ٣/ ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٢) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثاني» مفعول به لضاعف «من ثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثانيه» ثاني: مبتدأ، وثاني مضاف، والهاء مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«لين» مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لثنائي «كلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كلا، ولا هنا قصد لفظه «ولائي» معطوف على لا.

(٣) «وإن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط «كشية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم «ما» اسم موصول: اسم يكن مؤخر «الفا» قصر للضرورة: مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدم، الآتي «عدم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «فجبره» الفاء واقعة في جواب الشرط، جبر: مبتدأ، وجبر مضاف، والهاء مضاف إليه «وفتح» معطوف على جبره، وفتح مضاف، وعين من «عينه» مضاف إليه، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من «جبره وفتح عينه» والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وإنما أفرد الضمير ـ مع أن المبتدأ في قوة المثنى ـ للتأويل بالمذكور، ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده، ويكون هناك خبر محذوف ـ مماثل لهذا المذكور ـ للمعطوف؛ فتكون =

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء، فلا يخلو: إما أن يكون صحيح اللام، أو مُعْتَلَّهَا.

فإن كان صحيحَها لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ؛ فتقول في «عِدَة وصِفَة»: «عِدِيٌّ وصِفِيٌّ».

وإن كان معتلَّها وجب الردُّ، ويجب أيضاً عند سيبويه رحمه الله فتحُ عينِه؛ فتقول في شِيَةٍ: «وِشَوِيٌّ»(1).

٨٧٨ ـ وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالوَضْعِ(٢)

إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيَّتِه، جيءَ بواحده ونُسِبَ إليه(3)، كقولك في النسب إلى الفَرَائِضِ: «فَرَضِيّ»(4).

هذا إن لم يكن جارياً مَجْرى العَلَم، فإن جَرى مَجْراه، كأنْصَارٍ، نُسِب إليه على لفظه؛ فتقول في أنصار: «أَنْصَارِيٌّ»، وكذا إن كان علماً؛ فتقول في أنمار: «أَنْمَارِيٌّ».

= الواو عطفت جملة على جملة، والتقدير على هذا الوجه الأخير: فجبره التزم وفتح عينه التزم، وهذا أولى من العكس، وهو جعل المذكور خبراً للمعطوف وحده، وجعل خبر المعطوف عليه محذوفاً، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ومن هذا الكلام تعلم أن في هذه العبارة ثلاثة أعاريب، وأن اثنين منها لا غبار عليهما، وواحداً فيه نوع ضعف.

(1) «الكتاب» ٣/ ٣٦٩.

و«الشِّيَةُ»: لونٌ يخالف لونَ سائرِ الشيء. قال تعالى عن بقرة بني إسرائيل: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ [البقرة: ٧١].

وأصلُ «شِيَة»: «وِشْيٌ»: حُذِفت الواو ونُقلت كسرتُها إلى الشين وعُوِّض عن الواو بتاءٍ. والنسبة إليه: «وِشَوِيّ» بردّ الواو (فاء الاسم) والواو الثانية منقلبة عن الياء (لام الاسم) لأنه عندما رُدّت فاؤه (الواو) فُتِحت عينُه (الشين) فقُلِبَت لامه (الياء) ألفاً؛ لأن الياء المتطرفة المفتوح ما قبلها تُقلَب ألفاً، ثم قُلِبَت لأجل النسب واواً؛ كما في «فتى» ونحوِه.

(٢) «الواحد» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: اذكر، الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناسباً» حال من الضمير المستتر في قوله: اذكر «للجمع» جار ومجرور متعلق بناسباً «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يشابه» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول به ليشابه «بالوضع» جار ومجرور متعلق بقوله: يشابه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) بشرط أن لا يتغيّر المعنى، في نحو «أعرابي» فمفرده «عرب» والنسبة إليه تُضيع النسبة إلى «أعراب»؛ لذا تقول: «أعرابيّ».

(4) الفرائض: واحدها: فريضة، ويُنسَبُ إلى «فَعِيْلة» ـ كما مر معك ـ «فَعَليّ».

٨٧٩ ـ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ   فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ(١)

يُسْتَغْنَى غالباً في النسب عن يائه ببناء الاسم على «فاعلٍ» بمعنى صاحب كذا، نحو: «تَامِرٍ، ولابِنٍ»(٢) أي: صاحب تمر وصاحب لبن، وببنائه على «فَعَّال» في الحِرَفِ غالباً، كبَقَّال وبزَّار، وقد يكون «فَعَّالٌ» بمعنى صاحب كذا، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: بذي ظُلْمٍ.

وقد **يُستغنى عن ياء النسب** أيضاً بـ«فَعِل» بمعنى صاحب كذا، نحو: «رجل طَعِمٌ وَلَبِسٌ» أي: صاحب طَعَامٍ ولِبَاسٍ، وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى(3): [الرجز]

ش٣٥٦ ـ لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلكِنِّي نَهِرْ   لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلكِنْ أَبْتَكِرْ(٤)

---

(١) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: «أغنى» الآتي، ومع مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل «فعل» مبتدأ «في نسب» جار ومجرور متعلق بقوله: أغنى، الآتي «أغنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «فعل» والجملة من أغنى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «عن اليا» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بأغنى «فقبل» الفاء عاطفة، وقبل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

(٢) قد ورد من ذلك قول الحطيئة:

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنـ   ـنَكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ

وقول الآخر:

إلَى عَطَنٍ رَحْبِ المَبَاءَةِ آهِلِ

والشاهد فيه قوله: «آهل» فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل، وكأنه قال: ذي أهل، وليس هو بجارٍ على الفعل؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال: «مأهول»؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبني للمجهول.

(3) «الكتاب» ٣/ ٣٨٤.

(٤) أنشد سيبويه رحمه الله هذا البيت (ج٢ ص٩) ولم ينسبه إلى أحد، وكذلك لم ينسبه الأعلم الشنتمري رحمه الله في شرح شواهده.

اللغة: «ليلي» معناه: منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل «نهر» بفتح فكسر، أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب «أدلج» أسير من أول الليل، والادِّلاج ـ على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالاً ـ السير في آخر الليل «أبتكر» أدرك النهار من أوله.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيهم ليلاً وهم نائمون، ولم يسر إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار، ثم بين =

أي: ولكني نَهَارِيٌّ، أي: عامل بالنهار[1].

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا[٢]

أي: ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سَبَقَ تقريرُه فهو من شَوَاذِّ النسب، يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه، كقولهم في النسب إلى البَصْرَةِ: «بِصْرِيٌّ»[٣]، وإلى الدَّهْرِ: «دُهْرِيٌّ»[٤] وإلى مَرْوَ: «مَرْوَزِيٌّ».

= أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعراب: «**لست**» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «**بليلي**» الباء زائدة، ليلي: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «**ولكني**» لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه «**نهر**» خبر لكن «**لا**» نافية «**أدلج**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «**الليل**» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأدلج «**ولكن**» حرف استدراك «**أبتكر**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا.

الشاهد فيه: قوله: «نهر» حيث بناه على فعل ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاري، كما قال: لست بليلي، قال سيبويه: «وقالوا: نَهِر، وإنما يريدون نهاري، ويجعلونه بمنزلة عَمِل وطَعِم، وفيه معنى ذلك» اهـ.

(1) وقد يُستغنى كذلك بـ«مِفْعَال»، و«مِفْعِيل»، كقولك: امرأة مِعطار، وناقة مِحْضير، أي: ذات حضرٍ وهو الجري. وهما سماعيان كذلك.

(٢) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أسلفته» أسلف: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، والهاء مفعوله، والجملة لا محل لها صلة الموصول «مقرراً» حال من الهاء في أسلفته «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتصر» الآتي في آخر البيت «ينقل» فعل مضارع مبني للمجهول «منه» جار ومجرور متعلق بينقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الذي «اقتصر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ، والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) المشهور في «البصرة» فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها «بصري» بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًا، وقد ورد في «البصرة» كسر الباء وضمها أيضًا، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولاً ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح، لم يكن شاذًا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة حُبلى إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا، فيقال «بصروي».

(٤) الدهري، بضم الدال، والقياس فتح الدال: هو الشيخ الفاني.